اى فى الحديثية الموقوف حكما لو قال قال رسول الله عليه السلام فهو مرفوع اى حكما سواء
بما سمعه منه اى بغير واسطة او عنه بواسطة كلمة من للاتصال او كلمة عن للانقطاع
فاذا قيل سمعت من يكون سماعه بلا واسطة واذا قيل عنه يكون بواسطة ويحتمل
ان يكون بلا واسطة ولذا قيد بقوله عنه بواسطة وحاصله انه لا يضره صيغة
التدليس لان الصحابى عدل ثقة محفوظ خصوصا فى الرواية ومثال المرفوع من الفعل
حكما ان يفعل الصحابى مما لا مجال للاجتهاد فيه اى من الفعل فيه نزل بتشديد الزاء المعجمة
اى فيحمل على ان ذلك اى الفعل عنده اى عن الصحابى من النبى عليه السلام اى مستفادا
منه باى وجه كان تحسينا للظن والمشكل شارح بانه يجوز فعل الصحابى مما لا مجال
للاجتهاد فيه لسماعه منه عليه السلام فعله فلا يكون من مرفوع الفعل انتهى وهو
مرفوع بان المراد من المثال ان يكون فعل الصحابى بحكم المرفوع بان لا يكون من تلقاء نفسه
لاشتراط لا ما مجال للاجتهاد فيه بل يكون ما خوذا عن وهو اعم من ان يكون مستفادا
من قوله عليه السلام او فعله او تقريره كما اشار اليه كما قال الشافعى فى صلوة الكسوف اكثر الله
وجهه فى الكسوف اى فى صلوة فى كل ركعة اكثر من ركوعين ولعل هذا قول فى مذهبه
والا فالمشهور من مذهبه وقول مالك واحد فى كل ركعة ركوعان وعند ابى حنيفه ركوع
واحد فمعنى قوله اكثر من ركوعين غير ظاهر قال فى الانوار وهو كتاب مشهور فى مذهب
الشافعى اقل صلوة الكسوف والخسوف ركعتان فى كل ركعة قيامان وركوعان ولا يزيد وان
يزيد عامدا بطلت ولا ينقص وان نقص عامدا يتدارك انتهى ولعل معناه ان ان فرض
حمل فعل على انه فى حكم المرفوع ثم رجح غيره من الادلة المقتضية على ركوعين على فعله
ومثال المرفوع من التقرير حكما ان يخبر الصحابى انهم كانوا اى الصحابى يفعلون
فى زمان النبى عليه السلام كذا اى بالاضافة الى زمنه عم او الى حضرته كقولها كنا
نا كل لحوم الاضاحى على عهد النبى عليه السلام او كقولها جابر نعزل والقران ينزل وكذا
نا كل لحوم الخيل على عهد رسول الله عم فالصحيح الذى عليه الاعتماد وبه قطع الحكم
وغيره من ائمة الحديث انه مرفوع وقال الاسماعيلى انه موقوف والصواب الاول فانه يكون

له حكم الرفع من جهة ان الظاهر اطلاعه عليه السلام على ذلك اى على ما فعله اصحابه
فى زمانهم لتوفر دواعيهم اى لتكثر بواعث الصحابة على سوال له من الاضافة الى الفعول
وفى نسخة على السئوال عن امور دينهم ولان ذلك الزمان زمان نزول الوحى اى الجلى
وحصول الوحى الخفى وفى نسخة زمان نوازل الوحى اى تتابعه وتعاقبه والارادع عدم
انقطاعه فلا يقع من الصحابة شئ فعل شئ بفتح الفاء ويجوز كسرها وهو مضلع
ويستمرون عليه اى على ذلك الفعل وفيه اشارة الى علم ندرة وقوع المحتمل عدم
اطلاقه عم الا الاستثناء مفرغ من اعم الاحوال وهو اى ذلك الشئ غير ممنوع
الفعل وقد استدل جابر وابن سعيد على جواز العزل اى فى الامة والا لم تتاذن
فى الزوجة باذنها بانهم كانوا يفعلون والقران ينزل ولو كان اى العزل بذاته
مما ينهى عنه لنهى عنه القران وفيه اشارة لطيفة الى ان هذا كان تقريرا بانى
دالا الى فعلهم رضى سبحانه فان الله عز وجل حبب اليهم الايمان وزينه فى قلوبهم وكره
اليهم الكفر والفسوق والعصيان ولان الله تعالى ارتضاهم لصحبة نبيه عليه السلام
واختارهم لتقوية دينه وجعلهم خير امة اخرجت للناس يامرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ولذا قال عم خير القرون قرنى وقال اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم
ويلحق بقولى اى فى الحكم حكما اى قول حكمى وهو ما ورد بصيغة الكناية موضع الصيغ
جمع الصيغة اى الكلمة الصريحة بالنسبة اليه عليه السلام يعنى ما ورد بالصيغ التى بها
اصحاب الحديث عم قولهم قال الرسول انتهم وهو اما لكونه رواه بالمعنى او اختصارا او غير ذلك
قال ابن الصلاح وحكم ذلك عند اهل العلم حكم المرفوع ومقتضاه الاتفاق وقد صرح به
النووى كقول التابعى عم الصحابى يرفع الحديث او رفعه او مرفوعا كحديث سعيد بن جبير
عن عباس الشفاء فى ثلث شربة عسل وشرطة محجم وكية نار وانهى امتى عن الكى
رفع الحديث ويرويه او يرويه او يبلغ به بفتح اوله وسكون النون وكسر اللام اى ينسبه
ويسنده يقال ابلغت الحديث الى غيرى اذا اسندته او رفعته اليه كحديث مالك
عن ابن ابى حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل يده اليمنى

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)